

## المساجد الإلكترونية في مصر منابر لأئمة مجديين ومتطرفين

حسابات الأوقاف على منصات التواصل تتحول إلى ساحة للاستقطاب الديني



## النسب وسيلة للاستقطاب ونشر الفكر المتطرف

وتقبل لأرائهم، وتخفي بينهم الكثير من المتشددين. أقرب مثال على ذلك، أن أحد الأئمة تبنى حملة لانتقاد الفتوحات الإسلامية ووصفها بأنها إحدى مرجعيات الإرهابيين لنشر عقيدتهم بسفك الدماء، فتم وقفه عن العمل ومنعه من العمل في المساجد، ما يعني أن هروب الإمام أو الخطيب إلى منصات التواصل يمكن تبريره أحياناً بالتصديق المفروض عليه في مسألة الاجتهاد على المنبر. ويغض النظر عن مبررات الرقابة على الأئمة على منصات التواصل للسيطرة على المساجد الرقمية، فإن البحث عن الاستقلالية المفقودة يظل حجة أغلب رجال الدين المتطرفين على قيود الاجتهاد فوق المنبر، ما يفرض على وزارة الأوقاف دراسة الحالة وأسبابها وعلاجها بأسلوب علمي، وعدم الاكتفاء بأقصاء المخالفين من المشهد، لأن النهج العقابي وحده لن يوقف المتطرفين ولا المجديين ولا المتطرفين، ولن يمنع رواد المساجد من الحصول على المعلومات الدينية عبر المنابر الافتراضية.

الافتراضي، مجرد البحث عن حفظ ماء الوجه بعدما بدت غير قادرة على إحكام القبضة على رجالها في المساجد، وانتقاء عناصر وسطية من أصحاب الفكر التنويري، وإلا ما اضطرت إلى رقابة ما يكتبه أو يفتون به. وأحدث فتاوى دينية متشددة لعلماء تابعين لمؤسستي الأزهر ودار الإفتاء جلا واسعاً مؤخراً، وفي كل مرة يتم اتهام الجهة التي يعمل فيها صاحب الفتوى بأنها تحضن متطرفين، ولا تريد وزارة الأوقاف التصاق هذه التهمة كي لا تخسر نفوذها السياسي والديني. ولأن الأوقاف تبحث عن الصفة الملائكية أمام صانع القرار السياسي، فقد اعتادت أن يكون المجال الدعوي في المساجد مركزياً، فلا مجال للفتوى بكلمة أو إلقاء خطبة أو مناقشة قضية إلا إذا كانت صادرة عن الوزارة، بمعنى أن حرية الرأي والتعبير والاجتهاد ومناقشة موضوعات عامة أمر محظور على الأئمة والخطباء، لذلك وجد أغلبهم في منصات التواصل بديلاً أكثر انفتاحاً

لأنهم مضطرون للالتزام الحرفي بما يُملئ عليهم من خطاب يمنع فيها التجديد والاجتهاد، ما دفع بعض هؤلاء إلى البحث عن منابر متحررة، مثل منصات التواصل، لتوصيل فكرهم بأسلوبهم. ما يلفت الانتباه، أن قرار تعقب حسابات الأئمة والخطباء، جاء بعد أيام قليلة من إعلان وزارة الأوقاف إنشاء إدارة للدعوة الإلكترونية مختصة بالوعظ الرقمي، في محاولة لقطع الطريق على التيارات الدينية المتشددة للسيطرة على المشهد الديني من خلال منصات التواصل. ويرى متابعون أن الحكومة ترغب في تعويض خسارة معركتها مع التيار السلفي، في ما يخص السيطرة على المساجد، بالإصرار على إقامة الصلوات فيها رغم غلقها لظروف جائحة كورونا، بمطاردة من يسبرون على نهجهم أو يخدمون أهدافهم إلكترونياً، بغض النظر عن طبيعة المحتوى المقدم للجمهور. وراء تعقب حسابات الأئمة في الواقع

الإمام باعتبار أن ذلك يرقى لصفة الفصام. وأكد أحد كبار أئمة الأوقاف لـ"العرب"، وطلب عدم نشر اسمه، أن الخطاب الديني الذي يروج له خطباء المساجد الإلكترونية يختلف جذرياً عن الخطبة الموحدة التي تريد وزارة الأوقاف ترسيخها في المساجد العادية، فضلاً عن نشر فتاوى تلامس حياة الناس، والأخطر من ذلك أن بينهم من يكتب ضد سياسة الوزارة. وأشار إلى أن الكثير من شيوخ السلفية المستبعدين من الإمامة والخطابة، نسبوا أنفسهم إلى وزارة الأوقاف بإنشاء حسابات بأسماء مساجد، لاستثمارها في الترويج لخطابهم الديني المتشدد ومناقشة قضايا سياسية تتناغم من جماعات مناهضة للحكومة، حتى بدت الوزارة وكأنها فقدت السيطرة على المشهد الديني. وأضاف أن مشكلة غالبية أئمة الأوقاف تكمن في الخطاب الديني المفروض عليهم لتوصيله إلى الناس، وما يحمله من تناقض مع احتياجات الشارع،

رقابة وزارة الأوقاف المصرية على أئمة المساجد وخطابها تطرح أكثر من إشكالية وتفتح على أكثر من قضية. فهي من ناحية رقابة مطلوبة للحد من منسوب التطرف الديني الذي ما زال كامناً في الخطاب المسجدي، وهي من ناحية ثانية رقابة تحول دون فتح كوة الاجتهاد أمام الأئمة المتنورين والمجديين، ولذلك فإن تعقب الأوقاف للحسابات الإلكترونية للأئمة هي قضية تحيل إلى المشكلة المزمنة المتصلة بالخطاب الديني المنشود.

تابعة لجماعة الإخوان، وظفت فوضى الخطابية على الشبكات الاجتماعية للدخول في سجال مع أئمة تابعين للأوقاف، حول قضايا دينية شائكة وأخرى سياسية مثيرة، واستثمرت فرصة أن المتحدث يحمل صفة رسمية في مسجد تابع للحكومة. رأى الباحث والمتخصص في شؤون الجماعات المتطرفة منير أديب، أن "ما يثير القلق من غياب السيطرة على أئمة الأوقاف هو ما تبذل عنه خدمات أراض مشبوهة، وهو ما تبذل عنه تيارات الإسلام السياسي للبقاء في المشهد، ولو من خلال منصات افتراضية يتم تحويلها إلى مساجد إلكترونية بديلة عن الموجودة في الواقع".

وأوضح في تصريحات لـ"العرب"، أن الرقابة على المحتوى الرقمي الذي يبثه أئمة الأوقاف نجم من حالة الخوف وعدم الطمأنينة لما يمكن تسريبه، لكنه في النهاية أمر مطلوب وحتمي لمنع تدين السياسة، خاصة إذا جاءت من أشخاص معروفين بانتمائهم إلى مؤسسة دينية، حيث يتم جرحهم إلى قضايا وإشكاليات قد يتم توظيفها لأهداف خبيثة.

معضلة وزارة الأوقاف أنها ترفض خوض أئمتها في المجال السياسي عبر المساجد الإلكترونية، في حين أنها ترفض عليهم أحياناً التطرق إلى قضايا تروج للخطاب الحكومي، من خلال نصوص مكتوبة، مثل المشروعات القومية وجهود الحرب على الإرهاب، بشكل يتناقض مع مبدأ فصل الدين عن السياسة.

تتضمن أزمة تمرد بعض الأئمة على قرار حظر إنشاء صفحات بأسماء المساجد على منصات التواصل، في أن هذه المجموعات الدينية تحمل صبغة رسمية وأصبحت مرجعية لدى الكثير من مواطني المنطقة السكنية التي يقع فيها المسجد، ويتحدث فيها الخطيب أو الإمام بباريحية دون رقابة على الفتوى أو المحتوى. تعتقد وزارة الأوقاف أن شخصية الأئمة والخطيب ورؤيتها الفكرية والدينية لا يجب أن يكون لها وجهان، الأول في المسجد والأخر على منصات التواصل، لأن هذا عمل الجماعات التي تراوغ المجتمع، وهو ما لا يليق بشخصية

أحمد حافظ  
كاتب مصري

قرار وزارة الأوقاف المصرية بتعقب حسابات أئمة وخطباء المساجد على مواقع التواصل الاجتماعي لكشف أفكارهم وسلوكياتهم، عكس تصاعد وتيرة الخوف من إمكانية خروج الخطاب الديني عن السيطرة، واتساع دائرة التمرد بين الأئمة على توجهات المؤسسة المعنية برقابة وإدارة المساجد. يرر رئيس القطاع الديني بوزارة الأوقاف جابر طابع، قبل أيام، قرار تعقب ما يكتبه الأئمة والخطباء على منصات التواصل، بأنها "تريد التأكيد من ممارستهم لخطاب ديني معتدل، وعدم إقدامهم على سلوكيات تمثل خطورة على المجتمع واستبعاد المخالفين وتحويلهم إلى التحقيق".

استثمر بعض الأئمة والخطباء قرار غلق دور العبادة كإجراء احترازي لمنع انتشار وباء كورونا، وقاموا بإنشاء صفحات على منصات التواصل بأسماء المساجد المسؤولين عنها، وضم الناس إليها في مجموعات يمكن وصفها بالمساجد الإلكترونية، وكتابة منشورات.

## شخصيات تابعة للإخوان، وظفت فوضى الخطابية على الشبكات الاجتماعية للدخول في سجال مع أئمة تابعين للأوقاف

استشعرت وزارة الأوقاف خطورة الموقف، لأنها لا تريد أن تتحول المساجد الافتراضية إلى منابر دينية بديلة عن المساجد العادية، يتم خلالها الترويج لخطب وفتاوى مغايرة لسياسة الحكومة المرتبطة بالمجال الدعوي، وتستثمرها بعض التيارات المناوئة لخدمة أهدافها وتوجهاتها. ما ضاعف قلق المؤسسة الدينية المعنية بإدارة دور العبادة أن شخصيات

## قضايا أصول الفقه في كتابات المفكر الفلسطيني وائل حلاق

وائل حلاق  
القرآن لا يرمي إلى فرض واجبات دينية خالية من الرحمة

استخلص حلاق، في دراسته للقرآن أصلاً من أصول الفقه، أن عملية جمع النص القرآني أدت إلى إحدى أخطر وظائف القرآن، وهي الوظيفة التشريعية، إلا أن هذه الوظيفة لم يكن يتيسر لها التحقق إلا من خلال إثبات حجية نقل النص القرآني. وقد وقفنا على موقف التقدير الخاص الذي يكنه حلاق للشطابي من خلال إقراره بأن الوظائف التي ينسبها الشطابي إلى القرآن والسنة، ومرتبطة كل منهما داخل المنظومة الأصولية، ليس لها في حدود علمه، سابقة في أصول الفقه.

وخلص زويب إلى أن حلاق أضاف إلى الدراسات الأصولية المعاصرة إضافات معتبرة جديرة بالتنويه، فقد كسر سلطة البداهة والتسليم بحقائق كثيرة، ودعا إلى مراجعتها، وفتح أبواباً للنقد وزوايا نظر لمقاربة القضايا الأصولية لم تكن معهودة، وسعى إلى ترسيخ مقاربة أخلاقية للأصول الفقهية تتجاوز المقاربة التشريعية من ذلك سعيه إلى التخلص من الوظيفة التشريعية للقرآن، والتركيز، في مقابل ذلك، على الجوانب الأخلاقية فيه. فالقرآن، في نظره، لا يرمي إلى فرض واجبات دينية على الناس خالية من اعتبارات الرحمة والعفو ورفع المشقة عن الناس.

المدرسة الاستشرافية، التي يقودها عدد من الإعلام من أهمهم يوسف شاخت، ذلك أنه يسعى إلى تفكيك مرتكزات الفكر الاستشرافي من داخل نصوصه، سعياً إلى إعادة صياغتها بما من شأنه الانسجام مع المعطيات التاريخية التي تغاضى عنها الاستشرافي حتى يتوصل إلى مفهوم تاريخي للتشريعة يخدم أهداف المشروع الفكري والسياسي والحضاري لقوى الهيمنة الغربية.

وأكد زويب أنه ترتبت على دراسات حلاق، وعلى منهجه في مقارنة القضايا الأصولية، نتائج متنوعة؛ منها مراجعة كثير من المسلمات في تاريخ علم أصول الفقه من قبيل اعتباره أن ما استقر في البحث العلمي المعاصر من آراء في مسألة ريادة الشافعي في تأسيس علم أصول الفقه لا يصمد أمام الحجج والحقائق العلمية. ومن ذلك أيضاً توصله إلى حقيقة الخلافات التي تشق النظريات الأصولية، وهي خلافات لا يمكن التغاضي عنها فتد ما يدعيه بعض الدارسين من اعتبار أصول الفقه كياناً منفرداً ومتحداً.

الأربعة المعهودة منذ عصر الشافعي؛ ليلقي أضواء تحليلية نقدية سلطها حلاق عليها. أما الباب الثالث فقد دار على بعض أصول التشريع الفرعية في مرة حلاق. وركز الباب الرابع على بعض آليات الاجتهاد الأصولي لدى حلاق، وختمت بباب خامس تمت عنتونه بـ"رؤية تاليفية للأصول والمقاصد، نحو تجديد الأصول".

يعمل من خلال نشاطه الأكاديمي، على جبهتين؛ أولاهما جبهة البحث في النصوص القديمة التي شكّلت المنظومتين الفقهية والأصولية، فضلاً عن منظومات العلوم الإسلامية التقليدية الأخرى لاقتناص المادة العلمية المكونة لجوهره، وثانيتهما جبهة البحوث التي كتبها الباحثون المحدثون والمعاصرون والعرب والغربيون على حد سواء؛ ذلك أنه ما من سبيل إلى الإضافة العلمية دون اطلاع على ما كتبه معاصروه ومن سبقهم في العصر الحديث. ويرى أن وائل حلاق يقارب القضايا الأصولية بمنهج علمي يخالف منهج

النظام القضائي في الإسلام، والنظرية السياسية الإسلامية. وقد ترجمت بعض كتبه ومقالاته إلى لغات عدة منها العربية والعبرية والإندونيسية والإيطالية واليابانية والكورية والفارسية والتركية. وأشار زويب إلى أن حلاق يستحق الاهتمام فقد صنف ضمن الخمسة شخصيات الأكثر تأثيراً في العالم عام 2009. وما يبزر الاستغفال به كذلك أن الكتب التي اهتمت به في اللغة العربية هي في الغالب ترجمات لدراسات.

تقوم دراسة زويب النقدية على بيان أن المباحث الأصولية ليست مقتصرة على ما يُكتب باللغة العربية؛ بل هي منتشرة في غيرها من اللغات، وأن اطلاع القارئ والباحث العربي على مثل هذه الدراسات يمكن أن يغني فكره ويوسع دائرة نظره واليات تحليله ونقده للتراث الأصولي القديم، ويضفي عليه مسحة من المعاصرة. وقد اختار أن تتركب الدراسة من جملة من الأبواب تتكامل في بيان مختلف رؤى حلاق في قضايا أصول الفقه المختلفة. من ذلك تخصيص باب أول تمهيدي يتضمن تقديم كتاب حلاق "تاريخ النظريات الفقهية في الإسلام: مقدمة في أصول الفقه السنّي"، باعتباره أهم كتاب مخصص بكامله لعلم أصول الفقه وقضاياها المختلفة، ويحتوي أيضاً على فصل ثانٍ مكرس لموقف حلاق من الشافعي مؤسساً لعلم أصول الفقه. وكان مدار الباب الثاني أصول التشريع

الذي يبرز تأليف كتاب عن الفكر الفلسطيني وائل حلاق المفكر الفلسطيني وائل حلاق بالقرآن وتاريخ الفكر الإسلامي، في ظل مناخ فكري يعجّ بالقضايا الراهنة المطروحة على الباحث؛ يتساءل حمادي زويب الأستاذ المحاضر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في صفاقس - تونس، مؤكداً أن هذا الاهتمام بحلاق مرجعه إلى أن القارئ العربي لم يعرف هذا الكاتب إلا بعد أن أصدرت دار المدار الإسلامي ثلاثة كتب مترجمة من جملة مؤلفاته، راجع ترجمتها د. فهد بن عبدالرحمن الحمودي. وهذه الكتب هي "تاريخ النظريات الفقهية في الإسلام: مقدمة في أصول الفقه السنّي"، و"السلطة المذهبية: التقليد والتجديد في الفقه الإسلامي"، و"نشأة الفقه الإسلامي وتطوره".

اختار زويب دراسة فكر وائل حلاق في كتابه "قضايا أصول الفقه.. من خلال كتابات وائل حلاق" الصادر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ليس لأنه كاتباً كثير الإنتاج فحسب؛ بل لأنه أيضاً من أهم المتخصصين في الدراسات الدائرة على الفكر الإسلامي في الجامعات الغربية، وتحديداً في الجامعات الواقعة في أميركا الشمالية. وقد ألف عشرات الكتب والمقالات التي يدرس أغلبها مسائل تتعلق بالفقه الإسلامي وتاريخه وفلسفته، وتشكل

حلاق أضاف إلى الدراسات الأصولية المعاصرة إضافات معتبرة، فقد كسر سلطة البداهة والتسليم بحقائق كثيرة

محمد الحامصي  
كاتب مصري

أكد الباحث حمادي زويب أن نشر دار المدار الإسلامي لكتب وائل حلاق، مثل حدثاً مهماً؛ لأنه مكن الناطقين باللغة العربية من اكتشاف قيمة المنظومة الفكرية لهذا الباحث. وهذه المنظومة إن كانت أنتجت في الغرب وباللغة الإنجليزية فإن صاحبها عربي فلسطيني الأصل حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة واشنطن، ودرس في جامعة ماكجيل بكندا، وتولى عمادة كلية الآداب التابعة لها. والملاحظ أنه التحق للتدريس في معهد الدراسات الإسلامية بجامعة ماكجيل عام 1985، وقد تحصل على الأستاذية عام 1994، وأصبح منذ العام 2005 أستاذاً للفقه الإسلامي في هذه الجامعة، ويدرس حالياً في جامعة كولومبيا بقسم دراسات الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأفريقيا.